

Distr.: General
4 January 2015
Arabic
Original: Russian

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدّم من الاتحاد الأقاليمي لمساعدة المعوقين عقلياً مدى الحياة "شراع الأمل"،
وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 030215 14-66624X (A)



بيان

إن الاستقرار على كوكبنا يتحدد بتوازن القوى، والرغبات، والإمكانيات الحقيقية. وتتوقف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لكل دولة على إقامة التوازن بين الأمن وبين الدفاع عن حقوق جميع المواطنين في المجتمع دون استثناء. وتحتاج إلى العدالة الاجتماعية كل فئات الناس قاطبة: الأطفال، والعجزة، والمتقاعدون، والنساء، والشباب.

وتتجسد العدالة الاجتماعية بين أهالي في مراعاة مصالح أضعف مجموعاتهم حالاً، ولا سيما النساء والمراهقات. ولا تقتصر المهمة ذات الأولوية الواقعة على عاتق الدولة على توفير الحماية الدائمة لمصالح النساء باعتبارهن يشكلن نصف البشرية. ويتعين على السلطة في المقام الأول أن تضمن للمرأة حقوقها وأن تنهض بكل المسؤولية عن تحقيق الازدهار الاجتماعي والإبداعي لأكبر عدد ممكن من النساء من أهالي المعمورة.

وتتمثل مهمة المجتمع المدني في مراقبة هذه السيرة، والعمل من أجل توسيع نطاق حقوق المرأة وإمكاناتها الإبداعية، وتركيز الجهود العامة على اجتثاث الفقر والارتقاء بمستوى معيشة الأهالي، وتهيئة الظروف للاندماج الاجتماعي لفئات المواطنين الضعيفة الحال والمحرومة، وتأمين العمالة الكاملة والحياة الكريمة لجميع أهالي المعمورة بحسب إسهاماتهم من خلال عملهم وبحسب متطلباتهم.

ومن التدابير الكفيلة بأن تضمن إلى حد بعيد حماية مصالح النساء من الأهالي، والارتقاء التدريجي بمستوى حياة أهالي المعمورة جمعاء، اعتماداً صكوك تنظيمية - قانونية حديثة على نطاق الدولة ونطاق العالم بأجمعه لضمان وتوسيع حقوق وإمكانات النساء من الأهالي، والمراقبة الدقيقة للتقيد بالقواعد والضوابط المعتمدة، وإنشاء وظائف جيدة ودفع أجر عال وعادل لقاء العمل، وتهيئة ظروف عمل آمنة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، والنهوض بالمعايير الاجتماعية الدولية، وتعزيز التحاور الاجتماعي، وما إلى ذلك. بيد أنه يُحتاج من أجل تخفيف وطأة الفقر، وإزالة التوتر الاجتماعي، وتقليص البطالة الشاملة في الأمد الطويل، إلى نمو في الاقتصاد الحقيقي وإلى توفر تكنولوجيا من أحدث التكنولوجيات الهندسية وإلى ثورة صناعية وإلى استثمار مالي وإلى إنشاء وظائف جديدة في جميع القطاعات. وذلك هو النهج الوحيد الذي يتيح استبعاد أسباب الامتعاض الذي يسود المجتمع، وتهيئة بيئة ملائمة ضمن الدولة وعلى الصعيد الدولي. فذلك ضروري من أجل الإدماج الاجتماعي والتعاون، ومن أجل التقيد بضمانات وشروط العمل الكريم، وتحقيق أكبر مستوى ممكن للعمالة في أوساط أهالي المعمورة القادرين على العمل. بمن فيهم النساء.

ومن المهام ذات الأولوية الواقعة على عاتق المجتمع المعاصر وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، بوسائل منها إبرام اتفاقات صارمة بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الإمكانات المتاحة للمرأة وضمان حقوقها الإنجابية، وإتاحة نوال خدمات ضمان الصحة الإنجابية، وتوفير الخدمات الصحية الميسورة والمتهاودة التكاليف، بما في ذلك وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة لضحايا العنف، وإيجاد حل مناسب لجميع التبعات المتصلة بالصحة، بما فيها الصحة البدنية والنفسية والجنسية والإنجابية، وحل مسائل العنف ضد النساء والفتيات، وتوفير خدمات صحية ميسورة لهن، بما في ذلك توفير المستحضرات الطبية الآمنة والفعالة والفائقة الجودة، وتقديم الدعم العملي لمعالجة الصدمات والدعم النفسي والمتعلق بالصحة العقلية وخدمات منع الحمل في حالات الطوارئ والإجهاض الآمن عندما يميز القانون الوطني هذا النوع من الخدمات، وتدابير الوقاية المتعلقة بالعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية المتخذة بعد التعرض للإصابة به، وتشخيص وعلاج الإصابات بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وتدريب المهنيين الطبيين والاستمرار على تحسين كفاءاتهم للقيام على نحو فعال بتميز النساء اللواتي يتعرضن للعنف وتقديم المساعدة إليهن، وتوفير خبرة قضائية يقدمها مهنيون معدّون لذلك.

لقد أدلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان-كي مون، بتصريح يعزز الأمل في مستقبل مشرق: العنف ضد المرأة انتهاك بغض لحقوق الإنسان، وتهديد عالمي، وخطر على الصحة العامة، وخرق للمبادئ الأخلاقية. فلكل امرأة وفتاة الحق في حياة لا يكتنفها الخوف، بمعزل عن مكان سكنها، وعن ثقافتها، وعن مجتمعتها. لها حق الإنسان الشامل في أن تكون حرة من جميع أشكال العنف، لكي تحقق كل إمكاناتها الكامنة وأحلامها فيما يخص المستقبل.

إن منظمتنا تؤيد المبادئ والمهام المعروضة في إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي صدر في عام ١٩٩٥، وتدعو جميع البشر الذين يأهلون كوكبنا الأرض إلى احترام المبادئ الأخلاقية في العلاقات الدولية بغية بناء مجتمع الإبداع!